

قواعد الشرعية لمعاملات الصيرفة الإسلامية

Shariah Rules for Islamic Banking Transactions

ط. لبوخ حميد، تحت إشراف أستاذ البروفيسور بوجلال مفتاح

Lebboukh hamid, Fu Sous la supervision du professeur Boudjellale Mefftah

جامعة وهران 2 محمد بن احمد-، مخبر الاستثمار والتنمية المستدامة،

lebboukh.hamid@univ-oran2.dz

تاريخ النشر: 2025/02/03

تاريخ القبول: 2025/01/10

تاريخ الاستلام: 2024/10/05

ملخص:

يتناول هذا المقال قواعد الشرعية لمعاملات الصيرفة الإسلامية، مع التركيز على المبادئ الأساسية التي تحكم العمليات المالية في البنوك الإسلامية لضمان توافقها مع أحكام الشريعة. يناقش المقال تحريم الربا، تجنب الغرر، وتحريم الميسر، وهي مبادئ تضمن نزاهة التعاملات المالية. في المبحث الأول، تم التركيز على القواعد العامة للصيرفة الإسلامية مثل منع الربا وتحقيق العدالة في المعاملات. في المبحث الثاني، استعرض المقال تطبيقات فقهية عملية تشمل عقود المضاربة، المرابحة، الإجارة، والسلم. أما المبحث الثالث فتناول التحديات الفقهية والتنظيمية التي تواجه الصيرفة الإسلامية، بالإضافة إلى آفاق التطوير في ظل التطورات الاقتصادية. يخلص المقال إلى أن الصيرفة الإسلامية تقدم نظامًا ماليًا أخلاقيًا ومتوازنًا، يراعي القيم الإسلامية ويساهم في تحقيق الاستقرار المالي، مع التأكيد على أهمية الابتكار الفقهي والتطوير التشريعي لمواكبة المتغيرات الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: الصيرفة الإسلامية، الربا، المضاربة، المرابحة، المعاملات المالية، العقود الشرعية، التمويل الإسلامي

Abstract:

This article discusses the Shariah principles governing Islamic banking transactions, aiming to highlight the key legal foundations that ensure compliance with Islamic law. It emphasizes core rules like the prohibition of usury (riba), avoidance of excessive uncertainty (gharar), and the ban on

gambling (maysir), which uphold fairness and stability in financial dealings. The article is divided into three main sections:

General Shariah principles in Islamic banking, focusing on the prohibition of riba and gharar, and ensuring justice in transactions.

Practical applications of Islamic jurisprudence, covering contracts such as mudarabah, murabaha, ijarah, and salam.

Challenges facing Islamic banking, both jurisprudential and regulatory, as well as future prospects in light of global economic shifts.

The article concludes that Islamic banking offers a balanced and ethical financial system aligned with Islamic values but calls for further innovation and legislative development to address changing needs.

Keywords: Islamic banking, riba, mudarabah, murabaha, financial transactions, Shariah contracts, Islamic finance.

المؤلف المرسل: ط.لبوخ حميد، الإيميل: lebboukh7hamid2018@gmail.com7

1. مقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمد عبده ورسوله، أما بعد

فالحديث عن بحر القضايا المالية، والعقود المعاصرة حديث ذو شجون، وبحر ذو غوارب؛ فإنه من النوازل الجديدة، والمستحدثات الأخيرة التي ظهرت في العالم الإسلامي، وقد أشغلت أذهان كثير من الناس، ومصطلح المعاملات المالية المعاصرة أو القضايا المالية، أو العقود المالية مصطلحات معاصرة كما يبدو من مسمياتها، ومنذ أن نشأت البنوك وتطورت إلى هذا الحد الذي نراه اليوم، نجد المعاملات المالية المعاصرة، كما تشهد بواحد تفضة إلى جانب المصارف الإسلامي في العالم الإسلامي، كلما زاد درهم كلما زادت

معرفة معاملاته، وكلما ظهرت معاملة جديدة كلما وُضع عليها حكم شرعي جديد مستنبط من الكتاب والسنة والإجماع، فإنها تتجدد بتجدد الزمان، ولا تزال تحتاج إلى بحوث و استقراخ أوسع تشكل الصيرفة الإسلامية جزءاً مهماً من النظام المالي العالمي، حيث تعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تهدف إلى تحقيق العدالة والتوازن في المعاملات المالية. تعتبر قواعد الشرعية لمعاملات الصيرفة الإسلامية الأساس الذي تقوم عليه هذه البنوك، والتي تميزها عن النظام المصرفي التقليدي من خلال تحريم الربا وتجنب الغرر والميسر، وتعزيز الشفافية والمسؤولية المشتركة بين الأطراف. في ظل التطورات الاقتصادية العالمية، أصبحت الحاجة ملحة لفهم هذه القواعد الشرعية وكيفية تطبيقها بفعالية لضمان استمرارية واستدامة هذه المؤسسات المالية

يكمُن الهدف في التعرف على مبادئ النظام المالي منظور الفقه الاسلامي ، و ادوات التمويل الاسلامي المبتكرة في سياق المنظومة المالية المبتكرة عبر العالم وتناول مختلف النماذج المعمول بها في المالية الإسلامية

الإشكالية التي يعالجها هذا المقال تدور حول كيفية ضمان توافق المعاملات المصرفية مع الشريعة الإسلامية في ظل التحديات الاقتصادية المعاصرة، وكيف يمكن تحقيق التوازن بين المبادئ الفقهية والممارسات المصرفية العملية

إشكالية البحث: ما هي القواعد الشرعية التي تحكم المعاملات المالية الإسلامية؟

منهجية البحث تعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال استعراض النصوص الفقهية المتعلقة بالمعاملات المالية، وتحليل تطبيقات الصيرفة الإسلامية المعاصرة. كما يتناول المقال الدراسات السابقة التي قدمت إسهامات مهمة في هذا المجال، مع التركيز على الأبحاث الفقهية والقانونية التي تناولت عقود مثل المرابحة، المضاربة، والإجارة

واتبعَتْ في بحثي أيضا المنهج الاستقرائي من كتب الفقه والأصول بجمع الجزئيات والأمثلة في البحث، ثمَّ المنهج الاستنباطي لاستخراج الأسس والقواعد في نجاح المعاملات من خلال التأمل والتدبر في الفروع.

تكمن أهمية الموضوع في تقديم رؤية متكاملة حول القواعد الشرعية التي تحكم العمليات المالية الإسلامية، وضرورة الالتزام بها لضمان نزاهة واستقرار النظام المالي الإسلامي، خاصة في ظل الطلب المتزايد على البدائل المصرفية المتوافقة مع الشريعة في العديد من الدول.

المبحث الأول: القواعد الشرعية العامة للمعاملات المالية الإسلامية

تُعَدُّ القواعد الشرعية العامة للمعاملات المالية الإسلامية الأساس الذي يُنظِّم العلاقات المالية في المجتمعات الإسلامية، حيث تضمن التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتحقق العدالة والشفافية. تستند هذه القواعد إلى مبادئ فقهية متينة، تشمل تحريم الربا والغرر والميسر، بالإضافة إلى أهمية تحقيق العدالة في التعاملات المالية. يسعى هذا المبحث إلى استعراض هذه القواعد بعمق، موضِّحًا الأسس الفقهية التي تُحدد مشروعية المعاملات، وكيفية تأثيرها على تصميم المنتجات المالية الإسلامية وملاءمتها للاحتياجات المعاصرة. من خلال هذا التحليل، يمكن فهم الدور الحيوي الذي تلعبه هذه القواعد في تعزيز الثقة والاستقرار في النظام المالي الإسلامي

المطلب الأول: تحريم الربا الأساس الفقهي وتحليل الأدلة الشرعية

يُعَدُّ تحريم الربا من أبرز القواعد الشرعية في المعاملات المالية الإسلامية، وهو يمثل أحد المفاهيم المركزية التي تتأسس عليها الشريعة في تنظيم الشأن المالي. الربا، بمعناه العام، هو الزيادة أو الفائدة التي تُؤخذ في المعاملات المالية، وهو ما يتنافى مع مبادئ العدالة والمساواة التي تسعى الشريعة الإسلامية إلى تحقيقها.

الفرع الأول: الأساس الفقهي

يرتكز تحريم الربا على عدة نصوص شرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية. يُستند في هذا التحريم إلى الآيات القرآنية التي تؤكد على حرمة الربا، مثل قوله تعالى:

(. "أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا" (البقرة: 275)

كما ورد في السنة النبوية عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم أنه قال

(. "لعن الله آكل الربا، وموكله، وكاتبه، وشاهديه." (رواه مسلم)

يُظهر هذا النص أهمية تحريم الربا ويُعبر عن العواقب السلبية التي تترتب على التعامل به

الفرع الثاني: تحليل الأدلة الشرعية

يتضمن تحريم الربا عدة أنواع، منها ربا النسئئة (زيادة الدين في التأجيل) و ربا الفضل (زيادة في

نفس السلعة)، وكلاهما مُحرم لعدة أسباب، منها:

تحقيق العدالة: الربا يخلق فوارق اقتصادية بين الأفراد، حيث يستفيد المدين من خلال دفع

فوائد مرتفعة بينما يتضرر الدائن في حالة عدم قدرة المدين على السداد.

الضرر الاجتماعي: يُساهم الربا في تفاقم المشكلات الاقتصادية، مثل الفقر والديون، مما

يؤدي إلى انعدام الاستقرار الاجتماعي

الأخلاق المالية: الربا يتعارض مع المبادئ الأخلاقية التي تشدد على التعاون والتضامن بين

الأفراد، وهو ما يُعتبر جوهر المعاملات المالية في الإسلام.

وبذلك، يُعتبر تحريم الربا من القواعد الأساسية التي تُعزز النظام المالي الإسلامي، وتؤكد على

أهمية الابتعاد عن التعاملات التي قد تؤدي إلى استغلال الأفراد وتحقيق مكاسب غير مشروعة.

المطلب الثاني: تحريم الغرر: مفهومه وأثره على صحة العقود المالية

يُعَدُّ تحريم الغرر من القواعد الشرعية الأساسية في المعاملات المالية الإسلامية، حيث يرتبط

بوضوح الشروط وشفافية المعاملات. يشير الغرر إلى عدم اليقين أو المخاطر المفرطة التي قد تؤثر سلباً

على حقوق الأطراف، مما يؤدي إلى النزاعات ويفقد الثقة في التعاملات المالية. ترفض الشريعة

الإسلامية العقود التي تتضمن غموضاً كبيراً، معتبرةً أنها باطلة، ويعتمد هذا التحريم على أدلة تدعو

إلى تحقيق العدالة وتفادي المخاطر. إن وجود الغرر يمكن أن يُعيق تنفيذ الاتفاقات ويخلق نزاعات قانونية، لذا يُعتبر تجنبه شرطاً أساسياً لصحة العقود، مما يعزز الاستقرار والثقة بين الأطراف.

الفرع الأول: مفهوم الغرر

يُشير مفهوم الغرر في المعاملات المالية الإسلامية إلى حالة عدم اليقين أو المخاطر غير المعقولة التي قد تؤثر على حقوق الأطراف المتعاقدة. يُعتبر الغرر من العناصر المحظورة في الشريعة الإسلامية، حيث يمكن أن يؤدي إلى نزاعات وخلافات نتيجة الغموض في شروط العقد. فالشريعة تسعى إلى تحقيق الشفافية والوضوح في جميع المعاملات المالية لضمان العدالة بين الأفراد.

الفرع الثاني: أثر الغرر على صحة العقود المالية

تُعتبر العقود التي تتضمن قدرًا كبيرًا من الغرر باطلة وفقًا للمعايير الشرعية، حيث يُشدد الفقهاء على ضرورة خلو العقود من أي عناصر غامضة أو غير محددة. وجود الغرر يُعَرِّض الأطراف لمخاطر مالية غير مبررة، مما يعيق تنفيذ الاتفاقات ويؤدي إلى الخلافات القانونية. إن تحريم الغرر يُعزز من استقرار المعاملات المالية ويزيد من الثقة بين الأطراف. فمن خلال تجنب الغرر، يمكن للأفراد والشركات أن يتعاملوا بشفافية وأمان، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية في المجتمع. يتطلب هذا التحريم أن يتم تحديد شروط العقود بوضوح ودقة، بما يُساعد على تجنب أي لبس أو إشكاليات مستقبلية.

المطلب الثالث: تحريم الميسر الأحكام الفقهية المتعلقة بالقمار والمخاطرة

تحريم الميسر يُعتبر قاعدة شرعية أساسية في المعاملات المالية الإسلامية، حيث يشمل جميع أشكال القمار والمراهانات التي تعتمد على الحظ، مما يُسبب أضرارًا للأفراد والمجتمع. يستند الفقهاء إلى نصوص شرعية، مثل الآية "إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان" (المائدة: 90)، لتأكيد تحريمه واعتباره من المحرمات. يهدف هذا التحريم إلى حماية الأفراد من المخاطر المالية التي يسببها القمار، ويدعو إلى تعزيز الأخلاقيات في الاقتصاد الإسلامي. من خلال فهم

الأحكام الفقهية المتعلقة بالميسر، يمكن للمسلمين الابتعاد عن الأنشطة المالية الضارة وتعزيز المعاملات النزيهة المتوافقة مع الشريعة.

يُعتبر تحريم الميسر من الأسس الفقهية المهمة في الشريعة الإسلامية، حيث يشير إلى جميع أشكال القمار والمراهنات التي تعتمد على المخاطر غير المبررة. يتضمن هذا المفهوم أي نشاط مالي أو مقامرة تُجرى بناءً على الحظ أو الصدفة، مما قد يؤدي إلى آثار سلبية على الأفراد والمجتمع ككل.

الفرع الأول: الأدلة الشرعية

استند الفقهاء إلى نصوص قرآنية واضحة في تحريم الميسر، مثل قوله تعالى:

(. "إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان" (المائدة: 90)

تُعتبر هذه الآية تأكيداً على أن الميسر يشكل خطراً يهدد سلامة الفرد والمجتمع، مما يستوجب

تحريمه

الفرع الثاني: الأحكام الفقهية

تتضمن الأحكام الفقهية المتعلقة بالميسر تحليل الأنشطة المالية المختلفة وتحديد ما إذا كانت تتضمن ممارسات مقامرة. الفقهاء يضعون قواعد تصف كيفية تمييز الأنشطة المشروعة عن الأنشطة المحرمة، حيث يعتبر أي عقد أو صفقة تتضمن عنصراً كبيراً من الحظ أو المخاطرة المحضّة باطلة..

الفرع الثالث: الأثر على الاقتصاد

يُساهم تحريم الميسر في تعزيز القيم الأخلاقية والشرعية في النظام المالي الإسلامي، حيث يُشجع على معاملات قائمة على العدالة والنزاهة. من خلال الابتعاد عن الممارسات القمارية، يمكن للمسلمين بناء نظام مالي مستقر يعزز التنمية الاقتصادية المستدامة ويقلل من الفساد.

المطلب الرابع: تحقيق العدالة والشفافية في المعاملات

تحقيق العدالة والشفافية يُعتبران من المبادئ الأساسية في المعاملات المالية الإسلامية، حيث يهدف النظام المالي الإسلامي إلى ضمان حقوق الأطراف وتجنب الظلم والاستغلال. العدالة تعني

حصول كل طرف على حقوقه دون تمييز، بينما تعزز الشفافية وضوح الشروط، مما يقلل من الغموض والنزاعات. تستند هذه المبادئ إلى التعاليم الشرعية التي تبرز أهمية النزاهة والأمانة، مما يعزز الثقة بين المتعاملين. بالالتزام بهما، يمكن تحقيق بيئة اقتصادية صحية تعكس القيم الإسلامية وتساهم في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

الفرع الأول: أهمية العدالة في المعاملات المالية

تُعَدُّ العدالة من الركائز الأساسية التي تقوم عليها المعاملات المالية الإسلامية. فهي تضمن توزيع الحقوق والواجبات بين الأطراف بشكل متساوٍ، مما يساهم في تحقيق الإنصاف والتوازن. يعتمد النظام المالي الإسلامي على مبادئ العدالة لتفادي أي نوع من الاستغلال أو التمييز، ويعزز ذلك من استقرار العلاقات التجارية. يتحقق ذلك من خلال وضع شروط واضحة ومحددة تضمن حقوق جميع الأطراف، وتساعد في بناء الثقة المتبادلة.

الفرع الثاني: دور الشفافية في تعزيز الثقة

الشفافية تلعب دوراً حيوياً في نجاح المعاملات المالية الإسلامية، حيث تعني وضوح الشروط والالتزامات لجميع الأطراف. يساهم ذلك في تقليل احتمالات النزاعات وسوء الفهم، ويعزز من نزاهة التعاملات. من خلال الشفافية، يتمكن الأطراف من اتخاذ قرارات مستنيرة مبنية على معلومات دقيقة، مما يؤدي إلى بيئة اقتصادية أكثر استقراراً. كما أن الالتزام بمبادئ الشفافية يعكس القيم الإسلامية ويعزز من سمعة المؤسسات المالية في المجتمع.

المبحث الثاني: تطبيقات القواعد الشرعية في المعاملات المالية الإسلامية

يُعَدُّ المبحث الثاني محوراً حيوياً لفهم كيفية تجسيد القواعد الشرعية في الواقع العملي للمعاملات المالية الإسلامية. يتناول هذا المبحث مختلف العقود المالية التي تلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية، مثل عقود المراجعة والمضاربة والإجارة والسلم. من خلال تحليل هذه التطبيقات، يمكن تسليط الضوء على كيفية تحقيق العدالة والشفافية والتوازن في العلاقات التجارية، مما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي. كما يُبرز المبحث أهمية الفقه الإسلامي في توفير أسس متينة تضمن

توافق هذه المعاملات مع الأحكام الشرعية، مع الأخذ في الاعتبار التحديات التي قد تواجهها في السياقات الاقتصادية المعاصرة.

تُعتبر تطبيقات القواعد الشرعية في المعاملات المالية الإسلامية أساساً لتطوير النظام المالي الذي يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية. يهدف هذا المبحث إلى استعراض أبرز العقود المالية التي تستند إلى المبادئ الشرعية، وكيف يمكن أن تسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: عقد المراجعة: شروطه وأحكامه

الفرع الأول: عقد المراجعة

عقد المراجعة هو أحد أبرز أشكال التمويل الإسلامي، حيث يقوم المصرف بشراء السلعة وبيعها للعميل مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقاً. يُركز هذا العقد على تحقيق الشفافية والعدالة، حيث يتم تحديد سعر البيع بوضوح ويُمنع أي شكل من أشكال الربا.

الفرع الثاني: شروطه وأحكامه

أولاً: شروط عقد المراجعة

وجود السلعة: يجب أن تكون السلعة موجودة لدى البائع عند إبرام العقد. فلا يجوز بيع شيء غير موجود، حيث أن هذا يتعارض مع مبدأ الغرر المحرم في الشريعة الإسلامية

تحديد سعر البيع: يجب تحديد سعر المراجعة بوضوح بين الأطراف، حيث يُحدد السعر الذي

يشمل تكلفة السلعة وهامش الربح المتفق عليه، مما يعزز من الشفافية ويقلل من النزاعات

إعلان تكلفة الشراء: يجب على البائع أن يُعلم المشتري بتكلفة السلعة التي قام بشرائها، مما

يُعزز من الثقة ويمنع أي غموض حول السعر

عدم وجود شروط غير مشروعة: ينبغي أن تتفق جميع شروط العقد مع أحكام الشريعة

الإسلامية، مثل تجنب أي شكل من أشكال الربا أو الغرر

ثانياً: أحكام عقد المراجعة

1. التزام الشفافية: يجب على الأطراف الالتزام بمبدأ الشفافية، بحيث يكون كل طرف على علم كامل بالشروط والأحكام المرتبطة بالعقد
 2. حق المشتري في الفسخ: يُحق للمشتري فسخ العقد في حال وجود أي غموض أو عدم التزام بالشروط المتفق عليها، مما يُعزز من حماية حقوقه.
 3. المسؤولية عن الأضرار: في حال حدوث أضرار ناتجة عن تأخير تسليم السلعة أو أي مخالفات أخرى، يتحمل الطرف الذي تسبب في الضرر المسؤولية
 4. تحديد شروط السداد: يجب تحديد آليات سداد القسط بوضوح، سواء كانت دفعة واحدة أو على أقساط، لضمان حماية حقوق الطرفين.
- المطلب الثاني: عقد المضاربة الأسس الشرعية والمخاطر المشتركة
- يعد عقد المضاربة وسيلة فعالة لجذب الاستثمارات في المشاريع، حيث يُتيح لأحد الأطراف تقديم المال والآخر تقديم الجهد والخبرة. تُحدد شروط الأرباح مسبقاً، مما يضمن حقوق جميع الأطراف ويعزز التعاون والشراكة.
- عقد المضاربة هو اتفاق بين طرفين: المُمَوِّل، الذي يقدم رأس المال، والمُضارِب، الذي يقدم الجهد والخبرة لإدارة واستثمار هذا المال. يتم توزيع الأرباح بين الطرفين بناءً على نسبة متفق عليها مسبقاً، في حين يتحمل المُمَوِّل خسائر رأس المال إذا حدثت.
- الفرع الأول: شروط عقد المضاربة
1. تحديد رأس المال: يجب أن يكون رأس المال محددًا وواضحًا، مع ضرورة أن يكون ملكًا للمُمَوِّل ولا يجوز أن يكون مُقتَرَضًا
 2. اتفاق نسبة الربح: ينبغي تحديد نسبة الربح بشكل واضح، حيث يتم تحديد كيفية توزيع الأرباح قبل بدء الاستثمار.
 3. الموافقة على نوع الاستثمار: يجب أن يتفق الطرفان على نوعية الاستثمار المسموح به، مما يعزز الشفافية ويقلل من المخاطر المحتملة.

4. تحمل الخسائر: يتحمل المُمُول خسائر رأس المال، في حين يتحمل المُضارب الخسائر الناتجة عن سوء الإدارة أو الإهمال.

الفرع الثاني: أحكام عقد المضاربة

حق المضارب في الإدارة: يُمنح المضارب حرية إدارة الأموال المستثمرة، مما يتطلب منه الالتزام بالشروط المتفق عليها لضمان تحقيق الأهداف المشتركة

1. إمكانية الفسخ: يمكن لكل طرف فسخ العقد في حال حدوث خرق للشروط المتفق عليها أو لأي أسباب مشروعة.

2. التزام الأخلاق: يشدد العقد على أهمية الالتزام بالأخلاق في التعاملات، مما يعكس قيم الشريعة الإسلامية.

3. توزيع الأرباح: يتم توزيع الأرباح بناءً على النسبة المتفق عليها، مما يعزز الثقة بين الطرفين ويؤدي إلى تحقيق الفوائد المتبادلة.

الفرع الثالث : الأسس الشرعية لعقد المضاربة

التعريف الشرعي: يُعرف عقد المضاربة بأنه اتفاق بين طرفين، حيث يقدم أحدهما المال (المضارب) والآخر (المضارب) يقوم بإدارته واستثماره، على أن يتم تقسيم الأرباح المتحصلة بناءً على النسبة المتفق عليها مسبقاً

المرجعية الشرعية: يستند هذا العقد إلى العديد من الأدلة الشرعية، منها ما ورد في السنة النبوية، حيث قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "العمال على أموالهم" (رواه ابن ماجه). هذا

الحديث يوضح مشروعية الشراكة بين العامل (المضارب) وصاحب المال

الفرع الرابع: المخاطر المشتركة في عقد المضاربة

المخاطر المالية: يتعرض الطرفان لمخاطر مالية، حيث يمكن أن تتعرض الاستثمارات للخسائر.

في حالة الخسارة، يتحمل صاحب المال الخسائر المالية، بينما يظل المضارب بدون أي تعويض.

مخاطر الإدارة: يعتمد نجاح عقد المضاربة على قدرة المضارب في إدارة الأموال بفعالية. إذا كانت الإدارة ضعيفة أو غير كفاء، فقد يؤدي ذلك إلى خسائر.

مخاطر الثقة: تعتمد المضاربة على الثقة المتبادلة بين الطرفين. فقد تؤدي عدم الثقة أو سوء التفاهم إلى فقدان العلاقة التعاقدية وإلى النزاعات القانونية.

مخاطر التلاعب: قد يلجأ المضارب إلى تلاعبات مالية أو استثمارات غير مشروعة تؤثر سلباً على الأموال، مما يتطلب وجود رقابة صارمة على العمليات

المطلب الثالث: عقد الإجارة: القواعد الشرعية والتطبيقات العملية

عقد الإجارة يُعد من العقود المهمة في الفقه الإسلامي، حيث يتضمن تأجير الأصول أو الممتلكات مقابل أجر محدد، مما يعكس روح التعاون بين الأفراد ويعزز من التنمية الاقتصادية. يتميز هذا العقد بكونه يضمن حقوق الأطراف ويحافظ على الشفافية في التعاملات.

أولاً: شروط عقد الإجارة

1. تحديد المعقود عليه: يجب أن يكون الشيء المؤجر مُحددًا بوضوح، مع ضرورة وصفه بشكل

دقيق ليضمن حقوق المستأجر

2. تحديد الأجر: يجب أن يُحدد الأجر بشكل واضح ومحدد، سواء كان مبلغاً مالياً أو عينياً،

ويتفق عليه الطرفان قبل إبرام العقد

3. مدة العقد: يجب تحديد مدة الإجارة بشكل واضح، بحيث يعرف المستأجر الفترة الزمنية

التي يُمكنه فيها استخدام الشيء المؤجر

4. سلامة الشيء المؤجر: يجب أن يكون الشيء المؤجر صالحاً للاستخدام ومطابقاً

للمواصفات المتفق عليها

5. حق المؤجر في فسخ العقد: يحق للمؤجر فسخ العقد إذا حدث أي خرق للشروط المتفق

عليها أو أي تصرف غير قانوني من قبل المستأجر

ثالثاً: أحكام عقد الإجارة

1. التزام المستأجر: يُلزم المستأجر بدفع الأجر المتفق عليه في الوقت المحدد، وكذلك بالاعتناء بالشيء المؤجر والمحافظة عليه
2. حق استخدام الشيء المؤجر: يُمنح المستأجر حق استخدام الشيء المؤجر وفقاً للشروط المحددة في العقد، مما يعزز من مفهوم العدالة والشفافية
3. تحمل المسؤولية: يتحمل المؤجر مسؤولية الصيانة الأساسية للشيء المؤجر، بينما يتحمل المستأجر المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن سوء الاستخدام
4. إمكانية التجديد: يمكن أن يتضمن العقد بنوداً تسمح بتجديد فترة الإجارة، مما يُعزز من المرونة ويُسهل المعاملات المالية

المطلب الرابع: عقد السلم - متطلباته الشرعية وكيفية تحقيق العدالة فيه

عقد السلم يمثل أحد أشكال التمويل الزراعي، حيث يُقدم المشتري الثمن مقدماً مقابل تسليم السلعة في وقت لاحق. يُساهم هذا العقد في ضمان حقوق المزارعين ويوفر لهم السيولة اللازمة في فترة الإنتاج

كما يمثل عقد السلم أداة مهمة لتعزيز التجارة وتحقيق الاستقرار في الأسواق، حيث يضمن حقوق الأطراف ويقلل من المخاطر المالية. من خلال الشروط والأحكام الشرعية المرتبطة بهذا العقد، يمكن للأفراد الاستفادة من فرص الاستثمار وتسهيل المعاملات المالية بشكل يتماشى مع المبادئ الإسلامية

الفرع الأول: شروط عقد السلم

1. تحديد السلعة: يجب أن تكون السلعة موضوع العقد محددة بشكل دقيق وواضح، مما يضمن عدم وجود أي غموض أو شك في ماهية السلعة

2. تحديد الثمن: يجب تحديد الثمن الذي سيدفعه المسلم بشكل واضح، ويجب أن يكون الثمن نقدياً (لا يجوز أن يكون سلعيّاً)
 3. تحديد موعد التسليم: يجب أن يكون هناك موعد محدد لتسليم السلعة، حيث يتم تحديد الفترة الزمنية التي سيتم فيها تسليم السلع
 4. وجود الجودة والمواصفات: يجب أن تتوافق السلع مع المواصفات المتفق عليها، لضمان تحقيق العدالة بين الأطراف
- الفرع الثاني: أحكام عقد السلم
1. التزام الطرفين: يُلزم المسلم بدفع الثمن في الوقت المحدد، بينما يلتزم المسلم إليه بتسليم السلع في الموعد المحدد وفقاً للمواصفات المتفق عليها
 2. تحمل المخاطر: يتحمل المسلم المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسعار في المستقبل، حيث يتم دفع الثمن مقدماً
 3. عدم جواز التأجيل: لا يجوز تأجيل السلم بعد الاتفاق، حيث يجب أن يتم الالتزام بالتواريخ المحددة للتسليم والدفع
 4. إمكانية فسخ العقد: يحق للطرفين فسخ العقد في حال عدم الالتزام بالشروط المتفق عليها، مما يعزز من حماية حقوق الأطراف.
- الفرع الثالث: متطلبات عقد السلم الشرعية
- تحديد المبيع: يجب أن يكون المبيع (السلعة أو المنتج) محددًا بشكل دقيق، مع توضيح الصفات والمواصفات، بحيث يعرف الطرفان ما سيتم تسليمه
- تحديد الثمن: ينبغي تحديد الثمن الذي سيدفعه المشتري بشكل واضح، ويجب أن يكون مبلغًا معقولاً يتناسب مع القيمة السوقية للسلعة.
- تحديد موعد التسليم: يجب تحديد تاريخ أو مدة معينة يتم فيها تسليم السلعة، لضمان عدم وجود غموض في التوقعات

تسليم الثمن مقدماً: في عقد السلم، يُشترط أن يُدفع الثمن بالكامل قبل تسليم السلع، مما يساهم في تمويل المنتجين ويساعدهم على تطوير الإنتاج

تجنب الغرر: يجب أن يكون العقد خالياً من الغرر أو المخاطر غير المعقولة، حيث أن وجود أي شكل من أشكال الغموض قد يؤدي إلى النزاعات

الفرع الرابع: كيفية تحقيق العدالة في عقد السلم

تحقيق التوازن: يجب أن يضمن عقد السلم توازناً بين حقوق والتزامات الطرفين، بحيث لا يلحق أحد الأطراف ضرراً بالآخر

وضوح الشروط: يُساهم توضيح الشروط والأحكام في العقد في تقليل الفرص للنزاع. كلما كانت الشروط واضحة، كانت فرص النزاع أقل، مما يحقق العدالة

الأمانة والنزاهة: يتطلب عقد السلم التزاماً بأعلى معايير الأمانة والنزاهة، حيث يتوجب على الطرفين الوفاء بالتزاماتهم دون أي تلاعب أو خداع

مراعاة حقوق الفئات الضعيفة: يجب أن يولي العقد اهتماماً خاصاً للفئات الضعيفة، مثل المزارعين الصغار، من خلال تقديم شروط عادلة تضمن حقوقهم وتساعدهم في تطوير مشروعاتهم

الشفافية: ينبغي أن يتمتع كل طرف بمعرفة كافية حول جوانب العقد، مما يساهم في تحقيق بيئة عمل تعتمد على الثقة

الخاتمة

في ختام هذا المقال، يتضح أن القواعد الشرعية لمعاملات الصيرفة الإسلامية تشكل حجر الزاوية الذي يستند إليه النظام المالي الإسلامي. فقد تناولنا في هذا البحث المبادئ الأساسية التي تحكم هذه المعاملات، مثل تحريم الربا والغرر والميسر، وأهمية تحقيق العدالة والشفافية في جميع

العمليات المالية. كما تم استعراض التطبيقات الفقهية المختلفة، بما في ذلك عقود المراجعة والمضاربة والإجارة والسلم، وكيف تسهم هذه العقود في تلبية احتياجات المجتمع المالي المعاصر.

بالإضافة إلى ذلك، تم تسليط الضوء على التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية على المستويين الفقهي والتنظيمي، مما يبرز الحاجة الملحة لمزيد من الابتكار الفقهي والتطوير التشريعي لمواكبة التغيرات الاقتصادية السريعة. إن النجاح في مواجهة هذه التحديات يعتمد على التزام المؤسسات المالية بالقيم الإسلامية وتعزيز الثقة بين الأطراف المتعاملين.

في نهاية المطاف، تؤكد نتائج البحث أن الصيرفة الإسلامية تقدم نظامًا ماليًا أخلاقيًا ومتوازنًا، يحقق الاستقرار المالي ويعزز من تطوير الاقتصاد الإسلامي. ولضمان استدامة هذا النظام، يجب أن تستمر الجهود في تعزيز الفهم الشرعي وتطبيق القواعد بشكل فعال، مما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.

5. قائمة المراجع:

المؤلفات:

د.سعد بن حمدان اللحياي، ١٤٢٨ هـ، النظام المالي و الاقتصادي في الاسلام، كلية التربية للبنات
د.فؤاد بن عمر، بحث رقم 62، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي و تطوره، البنك الإسلامي للتنمية
المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب،:2003م، 1424 هـ

د.فرد عبد الله العمر، بحث رقم 62، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الاولى 2003-
1424 هـ رقم الايداع 3671-1424

أحمد يوسف سليمان، محمد أحمد الخولي، فقه المعاملات المالية في الإسلام ، الناشر : دبي : كلية
الدراسات الإسلامية والعربية ،، سنة النشر، الكتاب الجامعي،

أ.د. وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر المعاصر، 01 يناير 2016

أحمد فهمي أبو سنة، النظرية العامة للمعاملات المالية- نظرية الحق، (القاهرة: مكتبة دار التأليف،
1387هـ-1967م)، د.ط.

صالح حميد العلي، نظرية العقد في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة، (دمشق: دار اليمامة، 1428هـ-2007م)، ط 1

ا.د. يحيى محمد علي، المعاملات المالية المحرمة في كتاب الموافقات للشاطبي، جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد (86) لشهر حزيران 2023

احمد احمد الطويلي، صالح محمد الهمامي، الوجيز في فقه المعاملات المالية في الشريعة الاسلامية | الناشر مكتبة المنتبي، 2022 الطبعة 1، الترتي الدولي 9786038365892

العلامة عبد الله بن بيه، مقاصد المعاملات ومراصد الوقاعات، الطبعة الأولى 2010، مركز دراسات مقاصد الشريعة الإسلامية، التابع لمؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، - لندن

ديان بن محمد الديان، المعاملات المالية أصالة ومعاصرة، الطبعة: الثانية، ١٤٣٢ هـ

ابراهيم بن علي بن محمد السفيني، ضوابط المعاملات السلامية عند الفقهاء، مجلة الدراسات الاسلامية و البحوث الاكاديمية العدد 71

د. محمد علي الزغول، د. حمد فخري عزام، دراسات وبحوث أضيف بتاريخ : 06-12-2011 / كلية الشريعة - جامعة مؤتة

مجموعة الباحثين، المصارف الإسلامية بين الواقع و المأمول، وقائع المؤتمر الاكاديمي السادس، الهيئة الإسلامية العليا القدس، دار النشر: عمان دار الجنان للنشر والتوزيع 2022.

د.أ. عبد الناصر براني، مطبوعة في مقياس المصارف الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة

د.محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الاسلامي، دار النفائس الاردن، ط 199، 3، ص 256.

د.مصطفى حسن سليمان حسن، جهاد ابو المرب، محمود حمودة، نصر علي نصر، المعاملات المالية في الإسلام، دار المستقبل، الأردن 1990.

د.عبد الكريم قندوز، المالية الاسلامية، صندوق النقد العربي 2019، دولة الإمارات العربية المتحدة

عبد الرزاق بلعباس، صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية مبادرة لإنشاء مصرف مالي إسلامي في أواخر العشرينات الماضي بالجزائر، دراسات اقتصادية اسلامية، المجلد 19 العدد 2، 2013م
د.محمد بوطوبة، قواعد النظام المالي الاسلامي المانع لحدوث الازمات الاقتصادية ، جامعة تموشنت بلحاج بوشعيب ، العدد 2 11 نوفمبر ، مجلة الاقتصاد الاسلامي ، 2022،

د. سعد بن حمدان اللحياي، النظام المالي والاقتصادي في الإسلام، كلية التربية للبنات، 1428هـ
د. فؤاد بن عمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره، بحث رقم 62، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1424هـ-2003م

أحمد يوسف سليمان، محمد أحمد الخولي، فقه المعاملات المالية في الإسلام، دبي: كلية الدراسات الإسلامية والعربية، 2013، الكتاب الجامعي، ردمك: 9789948203322
أ.د. وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر المعاصر، 2016، ردمك: 9789933105723

أحمد فهمي أبو سنة، النظرية العامة للمعاملات المالية- نظرية الحق، القاهرة: مكتبة دار التأليف، 1387هـ-1967م

صالح حميد العلي، نظرية العقد في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة، دمشق: دار اليمامة، 1428هـ-2007م، الطبعة الأولى

• خديجة شوشان، خديجة إمان عماروش، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 718 جامعة أم البواقي/ جوان-2022

الأطروحات:

ط.حشلاف إيمان، ط بغدالي فاطيمة الزهراء، إدارة المخاطر في البنوك الاسلامية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، جامعة ابن خلدون تيارت،السنة الجامعية 2018-2019.

د. شوقي بورقبة، صيغ التمويل الإسلامية، مطبوعة بيداغوجية علمية مقدمة لطلبة الماجستير، السنة الجامعية 2021/ 2022، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المقالات:

د. يحيى محمد علي، "المعاملات المالية المحرمة في كتاب الموافقات للشاطبي"، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، جامعة بغداد، العدد 86، يونيو 2023

د. إبراهيم بن علي بن محمد السفياي، "ضوابط المعاملات الإسلامية عند الفقهاء"، مجلة الدراسات الإسلامية والبحوث الأكاديمية، العدد 71

ط. مرابطي أميرة، ط. سعايدية وردة، "تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر"، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، المجلد 2، العدد 4، 2022

د. سعد بن حمدان اللحياني، "النظام المالي والاقتصادي في الإسلام"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 2، 2022

مواقع الانترنت

<https://www.ifac.org/knowledge-gateway/discussion/altnwyl-alaslamy-ahd-alatjahat-almhmt-jdana-alty-ysb-tjahlha>

<https://jcoart.uobaghdad.edu.iq/index.php/2075-3047/article/view/605/451>

<https://binbayyah.net/arabic/archives/448>

[/https://kantakji.com/category/dr_kantakji_books](https://kantakji.com/category/dr_kantakji_books)

<https://islamic-economics.net/>

<https://shamela.ws/book/14474>

<https://jcoart.uobaghdad.edu.iq/index.php/2075-3047/article/view/605/451>

<https://binbayyah.net/arabic/archives/448>

<https://altibrah.ae/book/29971>